قصور فيه ونقصان والمعنى ومن لم يستطع زيادة في المال وسعة
ان ينكح المحصنات اي الحرائر وقوله تعالى المؤمنات جرى على الغالب
فلا مفهوم له فان الحرائر الكتابيات كذلك فمما ملكت ايمانكم من فتياتكم
المؤمنات اي اماءكم المؤمنات اي ومن لم يقدر على مهر الحرة المؤمنة
اي او الكتابية كما مر فليتزوج الامة المؤمنة وظاهر الاية تحريمه
النشافعي رضي الله تعالى عنه فيمن تحته حرة نكاح الامة على من ملكه
ما يجعله صداق حرة ومنع نكاح الامة الكتابية مطلقا واول
ابو حنيفة رضي الله تعالى عنه طول المحصنات بان يملكه ثمن اسهمن
على ان النكاح هو الوطي وحمل قوله من فتياتكم المؤمنات على الا فضل
كما حمل عليه قوله المحصنات المؤمنات ومن اصحابنا ايضا من حمله ايضا
على التقييد وجوز نكاح الامة لمن قدر على الحرة الكتابية دون
المؤمنة حذرا من مخالطة الكفار وموالاتهم والمحذور في نكاح الامة
رق الولد ولانها ممتهنة حتى لا تخرج والاحة وذلك كله نقصان
راجع الى الناكح وهي مانعة والغرة من صفات المؤمنين واما وطيها
بملك اليمين فجايز بالاتفاق لقوله تعالى فمن ملكت من
معطوف على محذوف ما والله اعلم بايمانكم متفاضل ما بينكم وبين
اقاربكم في الايمان ورجحانه ونقصانه فيهم وفيكم وربما كان ايمان
الامة ارجح من ايمان الحرة والمراة افضل في الايمان من الرجل وقيل
المومنين ان لا يعتبروا الا الافضل الايمان لافضل الاحسان والانتما
وهذا قانسين بنكاح الاماء وترك الاستنكاف عنه فانه العالم
بالسرايره بعضكم من بعض اي انتم واياهم سواء في النسب والدين
نسبكم من آدم ودينكم الاسلام فلا تستنكفوا من نكاحهن فانكحوهن
باذن اهلهن اي موالي ين واتوهن اجورهن اي ادوا الي ين مهورهن

باذن

باذن اهلهن محذوف باذن لتقدم ذكره او ادوا الي موالي ين محذوف
المضاف للعلم بان المهر للسيد لانه عوض حقه فيجب ان يودي اليه
وقال مالك المهر للامة ذاهبا الي ظاهر الاية بالمعروف اي من غير
مطل ولا ضرار وقوله تعالى محصنات حال من ضمير
فانكحوهن وهو محمول على الندب بناء على المشهور من جواز نكاح
الزواني غير مسافحات اي زانيات جهرا ولا متخذات اخدان اي اخلا
يزنين بهما سرا جمع خدن وهو الصديق في السر وقيل المسافحات اللاتي
يزنين مع اي رجل وذوات الاخدان اللاتي يزنين مع معلوم وذلك
بحسب ما كان في الجاهلية فاذا احصن قرا شعبة وحمزة والكسائي
احصن بفتح الهمزة والصاد بالبنا للفاعل اي تزوجن والباقون
بضم الهمزة والصاد مبنيا للمفعول اي زوجن فان اتين بفاحشة اي زنا فعليهن نصف
ما على المحصنات اي الحرائر الابكار اذ الزنا من الثيبات يوجب الحد
فالجلد خمسين وليس على نصف سنة وبقاس على العبد فاذ قيل
ما فايدة وجوب تنصيف الحد عليهن بتقييده بتزويجهن اذ تنصيف
الحد انما يلزم للامة الزانية تزوجت ام لا اجيب بان فايدة
ذلك بيان انه لا رجم عليهن اصلا لانه انما ذكر لبيان جواب
سوال اذ الصحابة رضي الله تعالى عنهم عرفوا حد الامة قبل
التزوج دون حدها بعده فسالوا عنه النبي صلى الله عليه وسلم
فنزلت الاية وذهب بعضهم الى انه لا حد على من لم يتزوج من المماليك
اذ انما اخذ بظاهر الاية وروي انه صلى الله عليه وسلم قال اذا زنت
امة احدكم فتبين زناها فليجلدها الحد ولا يثرب بن عليها ثم ان
عادت فليجلدها الحد ولا يثرب عليها فان زنت الثالثة

Copyright © King Saud University